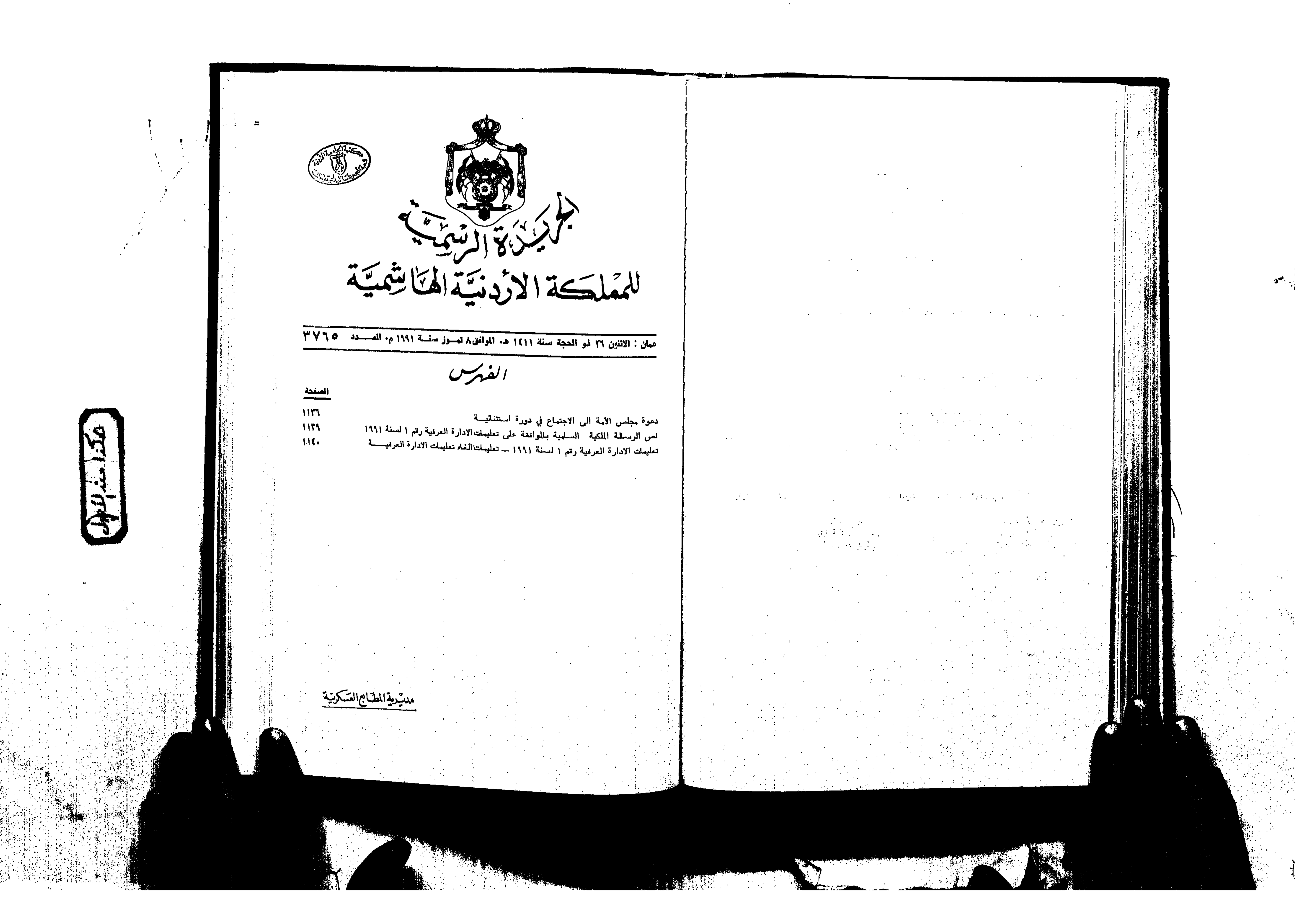


الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٦ ذو الحجة سنة ١٤١١ هـ، الموافق ٨ تموز سنة ١٩٩١ م، العدد ٣٧٦٥

الفهرس

مديرية المطابع العسكرية

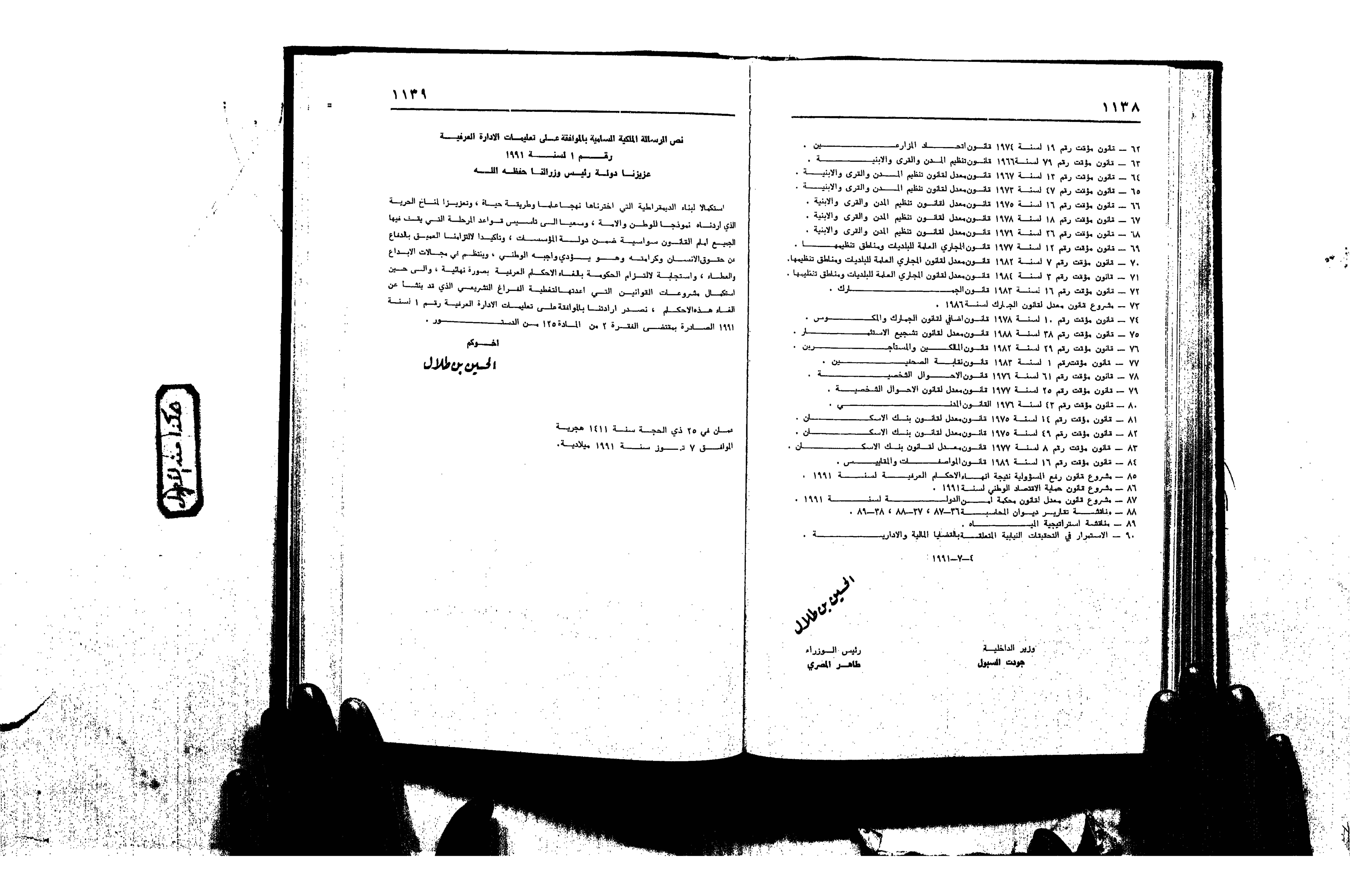
نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٨٢ من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت : ــ

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من ٨ــ٧ــ١٩٩١ من اجل اقرار الامور التالية : ــ

١ ــ البيان الوزاري للحكومة .
٢ ــ مشروع قانون الاحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ .
٣ ــ مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩١ .
٤ ــ مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩١ .
٥ ــ مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ .
٦ ــ مشروع قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٠ .
٧ ــ مشروع قانون انكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠ .
٨ ــ مشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠ .
٩ ــ مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ١٩٩٠ .
١٠ ــ قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار .
١١ ــ قانون مؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ قانون صندوق التقاعد .
١٢ ــ قانون مؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون الدين العام .
١٣ ــ قانون مؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .
١٤ ــ قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .
١٥ ــ قانون مؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .
١٦ ــ قانون مؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون البنك المركزي الاردني .
١٧ ــ قانون مؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون البنوك .
١٨ ــ قانون مؤقت رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون نقابة المهندسين .
١٩ ــ قانون مؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
٢٠ ــ قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
٢١ ــ قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
٢٢ ــ قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية .
٢٣ ــ مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١ .
٢٤ ــ مشروع قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري لسنة ١٩٩٠ .
٢٥ ــ مشروع قانون حماية حق المؤلف لسنة ١٩٩٠ .

٢٦ ــ مشروع قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠ .
٢٧ ــ مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٠ .
٢٨ ــ مشروع قانون اعمال الصرافة لسنة ١٩٩٠ .
٢٩ ــ مشروع قانون محكمة بلدية الكرك لسنة ١٩٩٠ .
٣٠ ــ مشروع قانون محكمة بلدية المفرق لسنة ١٩٩٠ .
٣١ ــ مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ .
٣٢ ــ مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ .
٣٣ ــ مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١ .
٣٤ ــ مشروع قانون مؤسسة تنمية الصادرات الاردنية لسنة ١٩٩١ .
٣٥ ــ مشروع قانون المؤسسة الاردنية لضمان ائتمان الصادرات لسنة ١٩٩١ .
٣٦ ــ مشروع قانون جامعة الزرقاء لسنة ١٩٩١ .
٣٧ ــ قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
٣٨ ــ قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
٣٩ ــ قانون مؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
٤٠ ــ قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب .
٤١ ــ قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩ قانون صندوق شهداء الدفاع المدني العام .
٤٢ ــ قانون مؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٨٩ قانون البناء الوطني الاردني .
٤٣ ــ قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٩ قانون رعاية المعوقين .
٤٤ ــ قانون مؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ قانون رخص المهن .
٤٥ ــ قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون رخص المهن .
٤٦ ــ قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ قانون الجامعات الاهلية .
٤٧ ــ قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ قانون المجلس الطبي الاردني .
٤٨ ــ قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون المجلس الطبي الاردني .
٤٩ ــ قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٨ قانون التموين .
٥٠ ــ قانون مؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التموين .
٥١ ــ قانون مؤقت رقم ١ لسنة ١٩٨٩ قانون الشركات .
٥٢ ــ قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الشركات .
٥٣ ــ قانون مؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل .
٥٤ ــ قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ قانون محكمة العدل العليا .
٥٥ ــ قانون مؤقت رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون التعليم العالي .
٥٦ ــ مشروع قانون معدل لقانون التعليم العالي لسنة ١٩٩٠ .
٥٧ ــ مشروع قانون معدل لقانون الجامعات الاردنية لسنة ١٩٩٠ .
٥٨ ــ قانون مؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الضريبة على الاستهلاك .
٥٩ ــ قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم .
٦٠ ــ قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ قانون الضمان الاجتماعي .
٦١ ــ قانون مؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون الضمان الاجتماعي .



٦٢ — قانون مؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ قانون اتحاد المزارعين .
٦٣ — قانون مؤقت رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
٦٤ — قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
٦٥ — قانون مؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
٦٦ — قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
٦٧ — قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
٦٨ — قانون مؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
٦٩ — قانون مؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٧٧ قانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها .
٧٠ — قانون مؤقت رقم ٧ لسنة ١٩٨٢ قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها .
٧١ — قانون مؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٨٤ قانون معدل لقانون المجاري العامة للبلديات ومناطق تنظيمها .
٧٢ — قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ قانون الجمارك .
٧٣ — مشروع قانون معدل لقانون الجمارك لسنة ١٩٨٦ .
٧٤ — قانون مؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٧٨ قانون اضافي لقانون الجمارك والمكوس .
٧٥ — قانون مؤقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون تشجيع الاستثمار .
٧٦ — قانون مؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ قانون المالكين والمستأجرين .
٧٧ — قانون مؤقت رقم ١ لسنة ١٩٨٣ قانون نقابة الصحفيين .
٧٨ — قانون مؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ قانون الاحوال الشخصية .
٧٩ — قانون مؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون الاحوال الشخصية .
٨٠ — قانون مؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ القانون المدني .
٨١ — قانون مؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكان .
٨٢ — قانون مؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون بنك الاسكان .
٨٣ — قانون مؤقت رقم ٨ لسنة ١٩٧٧ قانون معدل لقانون بنك الاسكان .
٨٤ — قانون مؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ قانون المواصفات والمقاييس .
٨٥ — مشروع قانون رفع المسؤولية نتيجة انهاء الاحكام العرفية لسنة ١٩٩١ .
٨٦ — مشروع قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩١ .
٨٧ — مشروع قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٩١ .
٨٨ — مناقشة تقارير ديوان المحاسبة ٣٦—٨٧ ، ٣٧—٨٨ ، ٣٨—٨٩ .
٨٩ — مناقشة استراتيجية المياه .
٩٠ — الاستمرار في التحقيقات النيابية المتعلقة بالقضايا المالية والادارية .

٤—٧—١٩٩١

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
طاهر المصري

وزير الداخلية
جودت السبول

نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على تعليمات الادارة العرفية
رقم ١ لسنة ١٩٩١
عزيزنا دولة رئيس وزرائنا حفظه الله

استكمالا لبناء الديمقراطية التي اخترناها نهجا عاما وطريقة حياة ، وتعزيزا لمناخ الحرية الذي اردناه نموذجا للوطن والامة ، وسعيا الى تاسيس قواعد المرحلة التي يقف فيها الجميع امام القانون سواسية ضمن دولة المؤسسات ، وتاكيدا لالتزامنا العميق بالدفاع عن حقوق الانسان وكرامته وهو يؤدي واجبه الوطني ، وينتظم في مجالات الابداع والعطاء ، واستجابة لالتزام الحكومة بالغاء الاحكام العرفية بصورة نهائية ، والى حين استكمال مشروعات القوانين التي اعدتها لتغطية الفراغ التشريعي الذي قد ينشا عن الغاء هذه الاحكام ، نصدر ارادتنا بالموافقة على تعليمات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٩١ الصادرة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور .

اخوكم

الحسين بن طلال

عمان في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٤١١ هجرية
الموافق ٧ تموز سنة ١٩٩١ ميلادية .

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٥–٧–١٩٩١
نصدر ارادتنا بوضع التعليمات التالية : –

تعليمات الادارة العرفية رقم ١ لسنة ١٩٩١
تعليمات الغاء تعليمات الادارة العرفية
صادرة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور

المادة ١ – تسمى هذه التعليمات (تعليمات الغاء تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٩١) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – مع مراعاة الاحكام الواردة في المادة ٣ من هذه التعليمات ، تلغى جميع تعليمات الادارة العرفية الصادرة بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ١٢٥ من الدستور وما طرا عليها من تعديلات .

المادة ٣ – على الرغم مما ورد في المادة ٢ من هذه التعليمات ولمقتضيات المصلحة العامة ، تبقى الاحكام التالية نافذه المفعول الى ان تلغى او يستبدل غيرها بها : – .

أ – ١ – يستمر العمل بالقرارات التي مازالت نافذة المفعول من قرارات لجنة الامن الاقتصادي الصادرة بمقتضى المادة ٥ من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ .

٢ – لمجلس الوزراء الغاء نص اي قرار من القرارات المشار اليها في البند ١ من هذه الفقرة.

٣ – على الرغم مما جاء في اي قانون او تشريع آخر لاتخضع القرارات المشار اليها في البندين ١، ٢ من هذه الفقرة للطعن لدى اي محكمة او اي جهة اخرى .

ب – ١ – تستمر المحاكم العرفية العسكرية الحالية ، بالنظر في القضايا الموجودة لديها قيد التحقيق او المحاكمة ، وفقا للصلاحيات المنصوص عليها في المادة ٨ المعدلة من تعليمات الادارة العرفية لسنة ١٩٦٧ ولرئيس الوزراء احالة اي من هذه القضايا الى المحاكم النظامية المختصة .

٢ – باستثناء الحكم بالاعدام يمارس رئيس الوزراء صلاحية التصديق على احكام المحاكم العرفية العسكرية او تخفيضها الى الحد الذي يراه مناسبا .

٣ – على الرغم مما جاء في اي قانون او تشريع آخر تعتبر الاحكام بعد التصديق عليها او تخفيضها بمقتضى البند ٢ من هذه الفقرة قطعية ونافذه في الحال ، ولا تخضع للطعن لدي اي محكمة او اي جهة اخرى .

٥–٧–١٩٩١

الحسين بن طلال

وزير الخارجية
الدكتور عبدالله النسور

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
المهندس رائف نجم

نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات
المهندس علي السحيمات

رئيس الوزراء ووزير الدفاع
طاهر المصري

وزير التخطيط
الدكتور زياد فريز

وزير المالية
باسل جردانه

وزير التعليم العالي
الدكتور محمد الحموري

وزير التربية والتعليم
الدكتور عيد الدحيات

وزير الاعلام ووزير الثقافة
الدكتور خالد الكركي

وزير الطاقة والثروة المعدنية
ثابت الطاهر

وزير العمل ووزير لشؤون رئاسة الوزراء
عبدالكريم الدغمي

وزير السياحة والاثار
عبدالكريم الكباريتي

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
سليم الزعبي

وزير دولة لشؤون البرلمانية
عبدالسلام فريحات

وزير الاشغال العامة والاسكان
المهندس سعد هايل السرور

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
محمد فارس الطراونة

وزير المياه والري
المهندس سمير قعوار

وزير التنمية الاجتماعية
الدكتور عوني البشير

وزير الزراعة
الدكتور صبحي القاسم

وزير العدل
تيسير كنعان

وزير الداخلية
جودت السبول

وزير دولة
جمال حديثة الخريشة

وزير الشباب
الدكتور صالح ارشيدات

وزير الصحة
الدكتور ممدوح العبادي

وزير الصناعة والتجارة ووزير التموين
المهندس علي ابو الراغب